

اجتماع حاسم في الخرطوم لحلحلة أزمة سد النهضة

وتخشى القاهرة انخفاض نسبة مياه النيل المتدفقة إليها، فيما تتوجس أديس أبابا من عدم قدرتها على إنتاج كميات كبيرة من الكهرباء وعدت بها الشعب الإثيوبي.

وأشار المدير التنفيذي للمكتب الفني الإقليمي لشرق النيل في إثيوبيا كاحمد نجاشي أخيرا، إلى أن اقتراح مصر حول طريقة ملء سد النهضة ينتهك الإجراءات التي يجب اتباعها، قائلا "ينبغي أن تكون إثيوبيا هي التي تتقدم بالاقتراح حول تعبئة السد وليس العكس، ومصر تتصرف كأنها صاحبة السد وتصرح باقتراح يطلب من إثيوبيا التعليق عليه، وهذا ليس منطقيا في الواقع".

وقال الصحافي الإثيوبي داويت كيبادي، إن سد النهضة يحمل الحل السحري لتخفيف حدة النزاع بين كتل متصارعة في البلاد، ولذلك يتم تقديمه كرمز قومي، وصانع النهضة الحديثة.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن أي أحمد رئيس الوزراء "تجج في حسم الكثير من الملفات المعقدة، وتخفيف التوتر بين قوميات الأورومو والصومالي والنيغاري، ولم يعد يمتلك أوراها سياسية لخلق الوضع سوى الالتفاف حول مشروع السد العملاق، ولن تسمح الحكومة بعرقلة أو تأخير المشروع، لأنه مصري".

وتابع كيبادي قائلا "الحكومة جربت ملف سد النهضة من قبل في سياسة تهدئة الوضع الداخلي، عندما أعلنت عن تأخر بناء السد العام الماضي، بسبب أعمال لوجيستية ووقائع فساد، فانعكس ذلك بشكل سلبي على الشعب الإثيوبي الذي تعامل مع المسألة على أنها قضية وطنية خالصة".

وتخشى إثيوبيا تبني السلطة الانتقالية الجديدة في الخرطوم سياسة لا تميز إلى المحافظة على الرؤية السودانية السابقة الداعمة لسد النهضة، وربما تنحاز إلى القاهرة، أو تتبنى منطلقا محايدا يعتمد على ما تقوله الدراسات الفنية، التي أكدت وقوع أضرار مائة على مصر.

وأوضحت أمانى الطويل، مديرة البرنامج الإفريقي بمركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، أن إثيوبيا اتخذت إجراءات وقائية في حالة ميل السودان إلى موقف مصر، باستخدام لغة تركز فيها على مفهوم احترام السيادة، وهو أسلوب لا تستخدمه الدول إلا في حالات القلق من تراجع موقفها في قضية ما أو ضعف حججها.

وأكدت لـ "العرب" أن الذاكرة السياسية الإثيوبية بدأت تسترجع موقف السودان من ملف تقسيم المياه في نهاية خمسينات القرن الماضي، بعد أن وافق الرئيس إبراهيم عبود على توقيع اتفاقية المياه بين مصر والسودان عام 1959، وأفضت إلى بناء السد العالي في مصر.

محمود زكي

كاتب مصري

القاهرة - تدخل مصر والسودان وإثيوبيا حلقة جديدة من المفاوضات الفنية في الخرطوم يومي الجمعة والسبت، لتفتتت أوجه الخلاف حول أزمة سد النهضة.

وظهرت علامات توتر في خطاب المسؤولين في كل من القاهرة وأديس أبابا، قد تضعف فرص تحقيق تقدم حول نقاط الخلاف الفنية.

ويخشى المتابعون أن يأخذ التوتر منحى تصعيديا، بعد أن سدت العلاقات السياسية بين العاصمتين أفضل في العامين الماضيين.

وتصاعد التوتر بشكل أواصل أزمة سد النهضة لأول مرة إلى أروقة الأمم المتحدة، وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في كلمته أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي، "لن يتم تشغيل السد بفرض الأمر الواقع"، في إشارة إلى رفض الطريقة التي تتعامل بها إثيوبيا.

وتعاملت أديس أبابا بطريقة دبلوماسية، ولم تلتفت كثيرا إلى فحوى الخطاب المصري، لكنها حرصت على إظهار عدالة قضيتها، وقالت رئيسة إثيوبيا ساهل روك من على المنبر نفسه "إنني أؤمن إيمانا قويا بأن استخدام نهر النيل يجب أن يكون مبنيا على مبادئ الاستخدام العادل والمعمول للموارد الطبيعية".

اجتماع يتزامن مع بروز توتر في خطاب كل من القاهرة وأديس أبابا، قد يضعف فرص تحقيق تقدم حول نقاط الخلاف الفنية

وسادت أجواء قاتمة بعد رفض إثيوبيا للاقتراح المصري في إدارة السد خلال اجتماع عقد بالقاهرة في سبتمبر الماضي، عندما اقترحت مصر ملء خزان السد خلال سبع سنوات، على أن تسهم إثيوبيا بمسور 40 مليار متر مكعب سنويا من المياه المتدفقة، وهو ما اعتبرته أديس أبابا انتهاكا لسيادتها في الاستخدام العادل لمياه النيل وإضعافا لقدرات السد في إنتاج الكهرباء. ووصل الأمر إلى توجيه اتهامات وتحذيرات من فشل الاجتماعات المقبلة، وبينها اجتماع الخرطوم، بما يضاف من تعديلات الأزمة التي أخفقت الطرق السياسية والفنية على أن تجد لها تفاهات مقبولة من الطرفين، ويجعلها مفتوحة على احتمالات متباينة.

الأمم المتحدة تتمدك باللجنة الدستورية لحل الأزمة السورية

الأكراد يحتجون على إقصائهم من تركيبة لجنة صياغة الدستور



دعوة المجتمع الدولي لإعادة النظر في تركيبة اللجنة الدستورية

الأربعاء، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مخاوف تركيا المشروعة من احتمالية قيامها بعملية عسكرية شرقي الفرات.

وتتمسك بالتأكيد على أهمية الجهود التي تبذلها روسيا وإيران وتركيا بشأن تشكيل اللجنة الدستورية في سوريا، قائلا "يجب الأخذ بعين الاعتبار مخاوف تركيا المشروعة من احتمالية قيامها بعملية عسكرية شرقي الفرات".

وأوضح أن اللجنة الدستورية ستعمل على زيادة الثقة وفتح الباب لعملية سياسية أوسع في سوريا عبر وساطتها بين مختلف الأطراف السورية. وأضاف أن اللجنة الدستورية ستساعد أيضا في إعلان وقف كبير لإطلاق النار في البلاد، مشيرا إلى أن إعادة كتابة الدستور في سوريا ليست من صلاحياته، إنما هي من قرارات اللجنة المؤلفة من 150 شخصا.

ورد بيدرسون من جهة أخرى على سؤال حول إمكانية عدم إشراك منظمة "ي ب ك/بي كا كا" ضمن اللجنة، قائلا "الأكراد السوريون هم ضمن اللجنة، كما أن جميع الأعراق الأخرى والمكونات الدينية والفكرية تدخل ضمن اللجنة". لكنه أعرب عن قلقه بشأن المنطقة التي تتوزع فيها قوات منظمة "ي ب ك/بي كا كا" شرقي الفرات، مؤكدا على ضرورة حل مشكلات المنطقة واحترام كافة المجموعات العرقية فيها.

لا نشارك فيه لن نلتزم به"، وشعار "من حقنا المشاركة في صياغة الدستور". ونذ الرئيس المشترك للإدارة الذاتية في إقليم الجزيرة (الحسكة) طلعت يونس بـ"إيجاد ممثلي الإدارة الذاتية عن اللجنة الدستورية" داعيا المجتمع الدولي إلى "إعادة النظر في تشكيل هذه اللجنة وضرورة مشاركة جميع مكونات المجتمع السوري في صياغة الدستور".

وحمل العشرات من المظاهرين صورا لمقاتلين من قوات سوريا الديمقراطية والوحدات الكردية قضاوا خلال المعارك التي خاضوها في السنوات الأخيرة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وقال هاشم شويش، أحد المظاهرين، "تملك قوة عسكرية حققت نجاحات كبيرة ويجب أن يكون لنا ممثلون في هذه اللجنة" مشيرا إلى الصور قربها قائلا "يجب ألا نذهب دماء هؤلاء هدرًا".

وكانت الإدارة الذاتية أعلنت في بيان إثر تشكيل اللجنة الدستورية أن "إقصاءها" عنها "إجراء غير عادل".

ولم تدع الإدارة الذاتية الكردية إلى المشاركة في أي من جولات المحادثات التي عقدها الأمم المتحدة بين طرفي النزاع في جنيف، كما لم تشارك في محادثات استأثنة برعاية روسيا وإيران، حليفتي دمشق، وتركيا الداعمة للمعارضة. وأكد غير بيدرسون، في هذا السياق وفق ما نقلته عنه وكالة الأناضول

ويعتبر العديد من المراقبين أن هذه اللجنة شكلت على ضوء نفوذ القوى والدول التي تلعب أدوارا رئيسية في سوريا وليس على قاعدة إحلال السلام في البلد الذي مزقته الحرب الأهلية منذ عام 2011.

ويشدد هؤلاء على أن اللجنة الدستورية، أمطت اللثام بشكل واضح عن وجود نقاط تفاهم مشتركة بين النظام السوري وتركيا وتحديدا بخصوص ما وصف بإقصاء الأكراد ضمن مكونات هذه اللجنة.

وتظاهر مئات من الأشخاص في مدينة القامشلي ذات الغالبية الكردية في شمال شرق سوريا، تنديدا بـ"إقصاء" الإدارة الذاتية الكردية عن عضوية اللجنة الدستورية التي شكلتها الأمم المتحدة مؤخرا في إطار جهودها للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

وترد في قائمتي المعارضة والمجتمع المدني أسماء شخصيات كردية، لكنها لا تمثل الإدارة الذاتية التي تتولى تسيير شؤون مناطق في شمال وشمال شرق سوريا تحت سيطرة فصائل كردية وعربية، وتقدر مساحتها بنحو ثلاثين في المئة من مساحة سوريا.

وتجمع المظاهرون أسماء مقر الأمم المتحدة في القامشلي ورفعوا لافتات باللغات الكردية والعربية والسريانية، كتبت على إحداها شعار "الدستور الذي

واصل المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون، مساعبه لإقناع السوريين بجدوى اللجنة الدستورية، عبر تأكيده أن هذه اللجنة ستضمن حقوق مختلف أطراف المجتمع السوري التي ستكون ممثلة فيها، دون إقصاء ولا تهميش. ويأتي ذلك بعد كل الجدل الذي رافق موافقة النظام السوري والمعارضة على اللجنة، فيما ذهب البعض إلى اعتبار أن هذه الخطوة تزيد في تغييب الأكراد بدفع تركي.

نيويورك - تثبتت المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون، الأربعاء في مؤتمر صحافي عقده في مقر الأمم المتحدة، بالتأكيد على اللجنة الدستورية التي أعلن عن تشكيلها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تضم ممثلين عن جميع أطراف المجتمع السوري.

وأشار بيدرسون إلى أن اللجنة الدستورية ستعقد أول اجتماعاتها في 30 أكتوبر الجاري وتحديدا في جنيف، معتبرا أن "اجتماع الـ150 عضوا من اللجنة الدستورية، المؤلفة من 50 عضوا من الحكومة، و50 من المعارضة و50 من المجتمع المدني، هو فرصة فريدة للسوريين، للإجماع والعمل على دستور جديد".

ولفت إلى أن "هذا الأمر يصب في مصلحة وتطلعات الشعب السوري، ويوجه رسالة قوية جدا للسوريين إذا ما استنتج بإجراءات بناء الثقة، وخطوات صلبة على الأرض".

المئات يتظاهرون في مدينة القامشلي ذات الغالبية الكردية شمال شرق سوريا، تنديدا بإقصائهم من عضوية اللجنة الدستورية

وقال بيدرسون "حاولنا التأكد من تمثيل جميع أطراف المجتمع السوري ضمن اللجنة الدستورية، بما يشمل الإثنيات والديانات والتجمعات والتوجهات السياسية المختلفة، من دون تدخل السياسيين، وبإمكاني القول إننا توصلنا إلى هيئة تمثيلية مميزة لسوريا"، وأكد أن "الدستور سيساعد على بناء الثقة، وقد يمثل طريقا تؤدي إلى العملية السياسية".

نتنياهو يلعب آخر أوراقه لتجنب الخروج من الباب الصغير

نتنياهو يبدأ محاولاته الأخيرة لدرء صدور اتهام رئيسي له بالفساد ولتجنب الخروج من عالم السياسة من الباب الصغير

لم يتمكن نتنياهو من تشكيلها فإن ريفلين سيكلف عضوا آخر بالكينست لتشكيلها.

وتصدر حزب أزرق أبيض الانتخابات بحصوله على 33 مقعدا، متقدما بمقدد واحد على حزب الليكود، إلا أن آيا من الحزبين لم يتمكن من تشكيل ائتلاف يضمن له 61 مقعدا وبالتالي تشكيل حكومة أغلبية.

وحظي نتنياهو بدعم 55 نائبا من أحزاب يمينية ودينية، بينما جمع غانتس تأييد 54 نائبا من أحزاب تنتمي إلى الوسط واليسار.

وعلى ضوء عجز كل من الزعيمين عن تجميع ائتلاف يتمتع بالأغلبية طلب الرئيس الإسرائيلي الأسبوع الماضي من نتنياهو تشكيل حكومة ومنحه 28 يوما لإنجاز المهمة على أمل التوصل إلى اتفاق لاقتسام السلطة، إلا أن غانتس تعهد بالا بخدم في حكومة يتزعمها رئيس وزراء يواجه اتهامات جنائية.

تنظيمية. وبعد نتنياهو أول رئيس وزراء إسرائيلي يواجه جلسات تهميدية قبل توجيه اتهام رسمي له وهو في المنصب. وكان إيهود أولمرت قد استقال من منصب رئيس الوزراء في مواجهة اتهامات بالفساد في 2008 قبل انعقاد مثل هذه الجلسات. وتم بالفعل توجيه الاتهام له فيما بعد وأدين بقبول رشوة وقضى 16 شهرا في السجن قبل إطلاق سراحه في 2017.

وبعدما واجهت الثلاثاء المحادثات الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية عقبة أخرى بعد أن ألغى بيني غانتس منافسه في الانتخابات ورئيس حزب أزرق أبيض المنتهي إلى الوسط اجتماعا كان من المقرر أن يعقده معه الأربعاء، التقى نتنياهو قادة الأحزاب اليمينية.

وفقا لصحيفة "يديعوت أحرونوت" فإن الاجتماع جاء بعد تراجع حزب أزرق أبيض بزعامته رئيس الأركان السابق بيني غانتس عن عقد محادثات كانت مقررة الأربعاء وتهدف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب الليكود.

وكانت تقارير ذكرت أن لقاء الأربعاء هو بمثابة المحاولة الأخيرة التي يقوم بها نتنياهو لتشكيل حكومة وحدة قبل إعادة تفويض تشكيل الحكومة إلى الرئيس رؤوفين ريفلين.

وكلف الرئيس ريفلين نتنياهو والأربعاء الماضي بتشكيل الحكومة. وإذا

إنه ضحية اضطهاد سياسي يقوده خصومه اليساريون وصحافيون. وتصور التحقيقات، التي أطلق عليها القضايا 1000 و2000 و4000، حول هدايا من الشبانيا والسجائر اعترف نتنياهو بأنه تسلمها من أصدقاء أغنياء، وحول محاولات قبل إنها للتأثير في التغطية الإعلامية وما تردد عن محاباة في مسائل

خارج مكتب المدعي العام، الأربعاء "ستقدم كل الأدلة التي يعرفها الجميع وبعض الأدلة الجديدة. نحن نعتقد أنه سيتم إسقاط القضايا الثلاث كلها بعد الجلسات".

وأعلن مندبلبيت في فبراير أنه ينوي اتهام نتنياهو بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة. وسبق أن قال نتنياهو

واهترت المناعة السياسية التي أحاطت بنتنياهو جراء فشله في تحقيق نصر واضح في الانتخابات البرلمانية التي جرت في أبريل وفي الشهر الماضي، وذلك بعد أن أمضى عشر سنوات في منصبه ورئيسا لحزب الليكود اليميني. وقال أميت حداد، أحد أعضاء فريق المحامين الذي يتولى الدفاع عن نتنياهو

القدس - استعمل بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة المكلف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، كافة أسلحته لنقادي سقوطه من عالم السياسة وقد يصعب مهمته في تشكيل الحكومة المرتقبة بنفسه في اتجاه إخراج كل أوراقه لتجنب توجيه اتهامات له في قضايا فساد تحاصره منذ أشهر.

وبدا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الأربعاء محاولته الأخيرة لدرء شبح صدور اتهام رسمي له بالفساد لتجنب الخروج من عالم السياسة من الباب الصغير بعدما طالب محاموه بعدم توجيه الاتهام له في وقت يهد فيه مازق انتخابي يفض سيطرته على السلطة منذ فترة طويلة.

وستتبع الجلسات التمهيدية التي تسبق المحاكمة والمقرر أن تعقد على مدار أربعة أيام لرئيس الوزراء تفنيد الاتهامات المبدئية التي أعلنها النائب العام أفيخاي مندبلبيت في ثلاثة تحقيقات في الفساد.

ومن المقرر صدور القرار النهائي للنائب العام بشأن توجيه لائحة اتهامات لنتنياهو بحلول نهاية 2019.

ولا يواجه نتنياهو، الذي نفي ارتكاب أي مخالفات، أي التزام قانوني بترك الحكومة إذا وجهت إليه الاتهامات رسميا ما دام يشغل منصب رئيس الوزراء.



تهم الفساد تحاصر نتنياهو